دعت إلى إعادة النظر في شروط التوظيف وألا يتجاوز عنصر المقابلة الشخصية أكثر من 10 في المئة

«الميزانيات»: 100 وظيفة شاغرة في البنك المركزي بالسنة المالية الجديدة

لجنة الميزانيات «تصوير: صالح محمد»

الفارس والسيد أثناء الاجتماع

كتب مصطفى كامل

- يجب أن تتبع إدارة التدقيق الداخلي أعلى سلطة ضمانا لاستقلاليتها
- على «المالية» بإعادة النظر في تقدير ميزانية البنك للسنة المالية الجديدة
- بعض بنود المصروفات لا يتم استغلالها بسبب عدم مراعاة الدقة في التقدير

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا سابقا لمناقشة ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إنه بخصوص إدارة التدقيق الداخلي ورغم فعالية إدارة التدقيق الداخلي وفق تقييم ديوان المحاسبة إلا انه يجب تعديل تبعيتها لتتبع أعلى سلطة إشرافية «مجلس الإدارة» ضمانا لاستقلاليتها كما نص قرار مجلس الوزراء ؛ وزيادة عدد موظفيها وبخاصة في التخصصات المالية بما يتناسب مع حجم العمل لدى البنك.

وأضاف عبد الصمد في تصريح صحافي ان اللجنة وجهت وزارة المالية بإعادة النظر في تقدير ميزانية البنك للسنة المالية الجديدة والبالغة نحو 56 مليون دينار، مشيراً إلى ان البنك المركزي قد انتقل إلى مبناه الجديد اخيرا والذي كانت المبالغ المخصصة له في الميزانيات السابقة تستحوذ على الجزء الأكبر من التقديرات.

وبين عبد الصمد ان الحسابات الختامية للسنوات الخمس الأخيرة تكشف عن ما يقارب 28 في المئة وفورات مالية في بعض بنود المصروفات لا يتم استغلالها بسبب عدم مراعاة الدقة في التقدير.

وأكد ان اللجنة لاحظت ارتفاع الشواغر الوظيفية لدى البنك لتصل إلى 100 وظيفة شاغرة في ميزانية السنة المالية الجديدة مما يدعو إلى إعادة النظر في شروط التوظيف وبخاصة فيما يتعلق بالمعدل العلمي بما لا يخل من مستوى المهنية المطلوبة لإتاحة المجال امام أكبر قدر ممكن من طالبي التوظف والابتجاوز عنصر المقابلة الشخصية على أكثر من 10 في المئة من عناصر قبول المتقدمين تحقيقا لتكافؤ الفرص لاسيما ان البنك من الجهات المرغوبة.

وبخصوص تكلفة السياسة النقدية أوضح عبد الصمد انه ورغم وجود اتفاق ما بين البنك المركزي ووزارة المالية يقضي بأن تتحمل الخزانة العامة تكلفة السياسة النقدية التي يقوم بها البنك والتي بلغت في الحساب الختامي الأخير 40 مليون دينار إلا انه لابد من زيادة التحقق في مدى سلامة هذا الإجراء قانونا من قبل وزارة المالية والجهات الرقابية.

للاستئناس برأي الحكومة

«المالية»: إرجاء البت في منح ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية

اجتماع لجنة الشؤون المالية

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالإجماع على تاسيس شركة كويتية لتحلية المياه تطرح للاكتتاب العام بالتساوي بين المواطنين فيما أرجأت البت في مقترح منح معاشات استثنائية لضباط وأفراد الصف ومقترح شمول قانون التقاعد للعسكريين البدون.

وبين عضو اللجنة صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي أن تأجيل مقترح منح معاشات استثنائية لضباط الصف والافراد لكلفته المالية العالية وللاستئناس برأي الحكومة ممثلة بوزير المالية الذي سيحضر اجتماع اللجنة يوم الاحد لتوضيح رأيهم حول ذلك.

واضاف عاشور انه تقدم باقتراح بقانون بشان شمول قانون التقاعد للعسكريين البدون حيث تم الاتفاق على تأجيل هذا الموضوع لدراسته ومعرفة الاعداد والتكلفة العامة للمشروع.

وتمنى عاشور ان تقدر الحكومة دور العسكريين البدون المشاركين في حرب تحرير الكويت وحربي 67 و 73 وتوافق على مكافاتهم وشمولهم بالتقاعد بخاصة أن رواتبهم دون 1000 دينار هم وأقرانهم من العسكريين الكويتيين القدامى.

وأوضح أن المقترح يعنى به المتقاعدون في الفترة من 26/ 2 / 1991 الى 25/ 4 / 2013 وعددهم 13137 عسكريا بمبلغ شهري قدره 3.6 ملايين دينار.

جانب من الحضور

النصف محذراً الوزير العبدالله: محاسبة المتلاعبين بالقانون في «المناقصات» أو صعود المنصة

طالب النائب راكان النصف لجنة المناقصات المركزية باحترام القانون والالتزام به تجاه تصرفها في الأموال العامة محملا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام الشيخ محمد العبد الله المسؤولية السياسية عن الخلل الحاصل في تلك اللجنة.

وقال النصف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن هناك تلاعبا كبيرا يحدث في لجنة المناقصات وهدرا في الاموال العامة وعلى الوزير محمد العبدالله تحمل المسؤولية وإيقاف العبث الذي يحصل في المناقصات العامة.

وأوضح النصف أن أبرز التجاوزات يتعلق بتأهيل شركات بطريقة مخالفة لقانون المناقصات، مؤكدا أن هناك شرفاء في اللجنة وعلى الوزير حمايتهم ومحاسبة المتلاعبين بالقانون.

وأكد أن استمرار هذه التجاوزات أمر غير مقبول لجهة تقوم بترسية مشاريع تصل إلى 3 مليارات دينار، مشيرا إلى ان الوزير العبد الله يملك فكرة كاملة عن تأهيل شركة لمشاريع الزراعة بالديوان الاميري بالمخالفة للقانون.

وقال النصف أن الفترة الماضية شهدت العديد من التجاوزات الحكومية بدءا من التلاعب في قضايا الصحة ثم الأنابيب النفطية والتلاعب في تأهيل الشركات الزراعية المخالفة، مطالبا الوزير العبد الله بأن يبر بقسمه ويحفظ المال العام.

وأوضح النصف إنه بخصوص قضية الصحة فإن ما قام به الوزير من اجراءات تعتبر مرضية نوعا ما ولكن استمرار رؤوس الفساد في عملهم في الصحة غير مقبول وترى أن بعض محاور استجوابنا ماتزال قائمة.

وأشار إلى ان وزارة الصحة تعاني من منظومة فساد مرتبة وعلى الوزير الحربي إزاحة رؤوس الفساد عن الوزارة حتى يستقيم العمل فيها.

شمات

وزير النفط

مشركة توصلت الى اتفاق للتعامل مع الاسباب التي ادت الى وقف العمل.

واكد المرزوق رغم ذلك ان استئناف العمل في الحقلين لا يعني بدء الانتاج فورا، مشيرا الى ان هذه المسالة تحتاج الى وقت اطول لاسباب تقنية.

وكانت اللجنة المشتركة لـ«اوبك» والمستقلين التي عقدت اجتماعها بالكويت أمس أوصت بتمديد تخفيضات إنتاج النفط لـ6 أشهر عقب اجتماع لجنة مراقبة خفض إنتاج النفط برئاسة الكويت أمس.

واعربت اللجنة عن رضاها عن تخفيضات الإنتاج حتى الآن، لافتة الى أن عوامل معينة أدت إلى مزيد من الارتفاع في مخزونات النفط الخام.

وذكرت إن «انتهاء موسم صيانة المصافي الأميركية وتراجع المخزونات العائمة سيدعمان جهود جلب الاستقرار للسوق».

وطلبت اللجنة المشتركة من الأمانة العامة لأوبك تقديم توصيات في أبريل بشأن تمديد تخفيضات الإنتاج.

وكان وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق اكد قبيل الاجتماع إن «إنتاجنا في الكويت بلغ 2.7 مليون برميل يوميا، قائلا نحن ملتزمون باتفاق (أوبك) بخفض الإنتاج».

وأوضح إن «الاداء كان ممتازا خلال الفترة الماضية وافضل من شهر يناير»، مشيرا الى انه تم الاتفاق على الطلب من الدول الأخرى الالتزام أكثر في الشهر المقبل كي تعطي الاتفاق أهمية أكبر».

وتوقع المرزوق أن تشهد اسعار النفط ارتفاعا بحلول الربع الثالث من العام تزامنا مع زيادة الطلب وخفض مستويات التخزين بالولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم.

وردا على سؤال حول النفط الصخري، قال الوزير المرزوق «إن النفط الصخري ليس له حالة خاصة أو فريدة، وإن أداءه يتلاءم مع ارتفاع الأسعار فكلما ارتفعت الأسعار سيكون هناك زيادة في الاستثمارات بالنفط الصخري وكلما بقيت الأسعار في مستوى معتدل- كما نحن نامل- سيكون هناك توازن بالعرض والطلب بالنسبة للنفط الصخري».

وحول تاثير خفض الإنتاج على استراتيجية الكويت الرامية لـ4 ملايين برميل، قال المرزوق «الطلب العالمي في تزايد والنفط الصخري كما قلنا سابقا مخزون لمدة معينة من الوقت وسينتهي وبالتالي استراتيجيتنا ليست لعام او اثنين او أحداث موقتة او يومية او كردة فعل لأحداث معينة، وبالتالي استراتيجيتنا كما هي لم تتغير».

وحول اسباب هبوط اسعار النفط رغم الالتزام باتفاق خفض الانتاج قال المرزوق «لاحظنا ان هبوط الاسعار حدث فجاة بعد المؤتمر الذي عقد في هيوستن وقد يكون السبب الرئيس بعض التصريحات التي خرجت عقب المؤتمر والتي لم يكن تأثيرها جيدا على اسعار النفط» مضيفا ان «الارقام تتحدث عن نفسها».

واوضح ان «اسعار النفط يحددها العرض والطلب ولا يحددها اتفاق، لكنها تحدد من قبل المتداولين على حسب توفر النفط وطلب الزبائن». مبينا ان «السعر المناسب للكويت حسب من يتوافر بالسوق».

واضاف إن «سعر النفط في الميزانية 45 دولارا للبرميل، وسعر التعادل 70 دولارا وبالتالي لدينا عجز وفق الأسعار الحالية».

وتابع: «نهدف لتعويض النقص عالميا ونتجه للأسواق في شرق آسيا وسنخفض الشحنات إلى اميركا واوروبا وسنركز على شرق آسيا»، مشيرا الى أن «الكل يهدف لزيادة الربحية وسنتجه للأسواق الأكثر ربحية».

الطبطبائي: استجواب

ما يطرأ على أعمال مجلس الأمة.

وقال الطبطبائي أن هناك حملة شعواء ضد مجلس الامة بسبب التوجه الرامي لتحصين المواطنة وهناك اصوات تدق اسفين في المجتمع الكويتي،مبينا أن المساعي الرامية لضرب الوحدة الوطنية تدار بأيدي اعلامية إيرانية.

وأضاف إن الدعوات التي تمت لا تمثل الكويت ولا تلبس لباس الكويت ولا احد يزايد علينا في حب الكويت ونحن متساوون وكلنا سواسيه امام القانون.

وتابع الطبطبائي:انا اعلنت عن موقفي الرافض لاستفادة ابناء المزور من الجنسية وعدم اسقاطها عنهم بالتبعية.

من جانبه قال النائب الحميدي السبيعي إن موضوع الجنسية يجب أن يحل ،وهذا يحصل ببسط سلطة القضاء على الجنسية،مستدركا أن محاولة حصر الأمر بأن هناك مزورين ومزدوجين هو ايحاء بأن الجميع هكذا.

وأكد أن هناك من يريد شق وحدة الصف من قبل نفوس غير شريفة تحاول التشكيك في مواقفنا واقتراحاتنا واتهامنا بتغيير التركيبة السكانية ،متسائلا هل نحن من نغير التركيبة السكانية ام تجار الإقامات.

وأضاف السبيعي أن تسليط الضوء على بعض الاقتراحات بأنها تدمر الوحدة الوطنية هذا أمر غير صحيح ،فالكل يعمل للاجل الوطن والهدف احقاق الحق وتمكين المواطن من الدفاع عن نفسه.

وقال هناك تحركات خارج وداخل المجلس هدفها واد المساعي الرامية لتصحيح قانون الجنسية.

وزاد نقول لم اننا لا نخاف على الكويت.. نقول له نحن نخاف على الكويت اكثر منك ،وليس لك الحق بأن تحصر المواطنة بعدد من الأشخاص.

وتابع «قانون الجنسية سيمر فهو شرعي قانوني انساني .. وان يمر أي قانون إذا لم يمر.

من جانبه قال النائب ناصر الدوسري اننا مع الحكومة في الحق اما في الباطل فنحن ضدها،مشيرا إلى اننى بصفتي مقرر لجنة الداخلية والدفاع هناك 11 اقتراحا بتعديل قانون الجنسية منذ شهرين واستغرب الهجمة الشرسة على النواب الان.

واضاف الدوسري ان هناك هجوم غير مبرر في الدواوين وحاولة وزج قضية البدون بالموضوع ونحن نريد قانونا يحمي المواطنة.

وتابع سيعرض في الجلسة المقبلة التقرير الخاص بتمكين القضاء نظر مسائل الجنسية ويوم 28 مارس هو يوم تحصين المواطنة.

«التشريعية» وافقت

وزير المالية بتزويد اللجنة بالبيانات التي طلبتها.

واشار إلى أن هذه الطلبات تختص بتطبيق القانون رقم «50» لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، بحضور ممثلي ادارة املاك الدولة.

وبين ان اللجنة قررت دعوة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماع مقبل للاستماع لمبرراته بالتفصيل بشأن الطلب، تمهيدا لاستكمال مناقشة الموضوع من الناحيتين الدستورية والقانونية.

أبل: 215 مليون

واضاف ان عقد المشروع متصل مباشرة بتسليم اذونات البناء للمواطنين،لاسيما ان التسليم سيكون مطلع عام 2019 موضحا انه سيتم بعدها طرح العقد الثالث لبقية القسائم لمدينة المطلاع «وبذلك تكون استكملنا عقود البنية التحتية لجميع الضواحي في مدينة المطلاع».

واكد ان القوانين التي صدرت اخيرا بشأن الرعاية السكنية سرعت من عجلة توقيع العقود تلك العقود «ولازال مطلوب تعاون اكبر» لاسيما ان «السكنية» مقبلة على الشراكة مع القطاع الخاص مشيرا الى طرح اول تلك الفرص الاستثمارية.

واشاد ابل بجهود «السكنية» في الالتزام بالجدول الزمني لمشاريع جنوب المطلاع التي تعتبر من اضخم المشاريع الإسكانية في الكويت.

من جانبه قال المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بدر الوقيان في كلمة مماثلة ان اعمال العقد تشمل تحديد اركان 18519 قسيمة سكنية لثمان ضواحي سكنية من «ان 5 إلى إن 12» واعمال الطرق ومواقف السيارات وشبكات البنية التحتية.

واضاف الوقيان ان اعمال شبكات خدمات البنية التحتية تتكون من اعمال الحفر واعمال شبكة الصرف الصحي وشبكة تغذية المياه العذبة اضافة الى اعمال شبكة صرف مياه الامطار وشبكة المياه المعالجة وشبكة الري لاعمال الزراعة والاعمال المدنية و عبارات الطرق «انارة الطرق والهاتف».

وبين انه سيتم تنفيذ الاعمال على مرحلتين اذ تنتهي اعمال المرحلة الاولى بانجاز 12177 قسيمة في مدة 24 شهرا من تاريخ مباشرة تنفيذ الاعمال في حين تنتهي اعمال المرحلة الثانية بانجاز 6342 قسيمة في 30 شهرا من تاريخ مباشرة تنفيذ اعمال العقد.

وقال ان مدينة جنوب المطلاع تضم 28288 وحدة سكنية إضافة الى كافة المباني العامة والمباني الخدمية والاستعمالات التجارية والترفيهية والتعليمية والرياضية والخدمية والصناعية والحرفية.

وأوضح انه يجري حاليا تنفيذ اعمال الطرق الرئيسية وخدمات البنية التحتية للمدينة طبقا للبرنامج الزمني المستهدف.

وزير الصحة

الربط الالكتروني الموحد بين المراكز الصحية الاولية والمستشفيات العامة الهادف الى انشاء ملف صحي لكل مريض.

واضاف الحربي في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح مركز المنقف الصحي أن الوزارة تعمل حاليا على تاهيل الشركات المتقدمة لانجاز هذا المشروع مبينا أن عملية تقييم الشركات ستتم عبر منظمة صحية عالمية متخصصة وغير ربحية.

واوضح ان برنامج عمل وزارة الصحة يهدف الى الارتقاء بالمنظومة الصحية في البلاد من خلال تدشين العديد من المشروعات الانشائية والتطويرية ومن ابرزها زيادة اعداد المراكز الصحية الاولية.

وكان الحربي القى كلمة خلال افتتاح المركز التابع لمنطقة الاحمدي الصحية بحضور اعضاء مجلس الامة النواب فيصل الكندري وحمدان العازمي ونايف المرداس قال فيها انه بتدشين هذا المركز بلغ اجمالي عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية في المنطقة 27 مركزا.

وافاد ان المركز الذي خضع للتاهيل والتجهيز وفقا لاحدث المواصفات العالمية سيخدم اكثر من 135 الف نسمة من خلال 13 عيادة متخصصة تضم العيادة الشاملة وطب العائلة ورعاية الطفولة والحوامل والسكري والضغط والسمنة والاسنان والمختبرات والصيدلية والرعاية التمريضية فضلا عن قسم الطوارئ ووحدة لتطعيم الاطفال.

واكد حرص «الصحة» على عملية التطوير المستمر لقدرات ومهارات العاملين بالقطاع الصحي من خلال برامج البعثات والتعليم الطبي المستمر واقامة المؤتمرات وورش العمل والتعاون الصحي مع المنظمات العالمية والاقليمية بغية الاستفادة من خبراتها.

الحجرف: تشكيل

تحتاج الى تحضير دقيق للوفاء بالمتطلبات الواردة في القانون المعني في هذا الشان مؤكدا عدم تحديد موعد لإطلاق عملية الخصخصة حتى الآن.

وذكر أن هيئة اسواق المال انتهت من اجراء الاختبار الرابع لمنظومة ما بعد التداول وستجري الاختبار الخامس خلال الشهر المقبل بالتعاون مع الجهات المعنية في هذا الشان مبينا ان المرحلة الانتقالية الاولى من المنظومة الجديدة سيتم اطلاقها في الربع الثاني من العام الجاري.

وحول دور صانع السوق في بورصة الكويت قال الحجرف انه بامكان اي شركة التقدم بطلب للحصول على رخصة صانع السوق موضحا ان دور الهيئة هو وضع الاطار الرقابي والاشرافي والتاكد من انه يلبي احتياجات الأشخاص المرخص لهم.

وفيما يتعلق بانسحاب بعض الشركات من بورصة الكويت اشار الى انسحاب شركات «ولم يتقدم احد بالتظلم من قرار الانسحاب» في حين تقدمت شركات اخرى بتظلمات مبينا انه لم يثبت لهيئة الاسواق وقوع ضرر على المتظلمين وفق اطار القانون واللائحة.

ولفت الى اعتماد نظام حساب ضمان الوسطاء لتغطية الاخفاقات اعتبارا من مطلع ابريل المقبل مؤكدا ان شركات الوساطة استوفت كافة المتطلبات المتعلقة بهذا الشان وجاهزة للتفعيل.

ويتناول المؤتمر ابرز توجهات هيئة اسواق المال الكويتية الاستراتيجية والتحديات التي تواجهها بورصة الكويت إضافة إلى استعراض التجارب والخبرات ذات الصلة لنخبة من المتخصصين محليا واقليميا ودوليا بحضور ممثلي مجموعة هيئات وبورصات ومنظمات مالية متخصصة.

«الجمارك»: لن نتوانى

عقب افتتاح دورة التدريب التي تنظمها «الجمارك» بالتعاون مع إدارة الجمارك الأمريكية وأمن الحدود الأمريكي ووكالة الأمن القومي الأمريكية بعنوان «التحريات المالية حول تهريب النقد عبر الحدود» وتستمر خمسة أيام.

وقال القضيبي إن الجمارك تأخذ أي معلومات تصل إليها على محمل الجد بغض النظر عن مصدرها مؤكدا أن حصيلة المعلومات الاستخبارية تعتبر القوة الدافعة لتنفيذ العمليات الأمنية شريطة أن تكون مزودة بفريق من الخبراء والمحللين على درجة عالية من الخبرة والدراية.

ولفت إلى أهمية الدور الذي تؤديه الجمارك في الذود عن الوطن والدفاع عنه من كل المخاطر والتحديات التي يتعرض لها مشيرا إلى سعي الإدارة إلى إدخال كل جديد من انظمة متطورة تعينها على أداء وظيفتها على أكمل وجه.

يذكر أن الدورة تعنى ببحث موضوعات مهمة أبرزها تهريب النقد السائب وغسل الأموال القائم على أعمال تجارية وانظمة التحويل غير الرسمية والاحتيال عبر الحدود.

«الخدمة المدنية»

دبلوم يلي شهادة الثانوية العامة والا يكون هناك كويتي مسجل في ديوان الخدمة المدنية في نظام التوظيف المركزي يمكن شغله لهذه الوظيفة.

واوضح انه «لتحقيق الغاية التي صدر من أجلها المرسوم فإن الديوان يقوم حاليا باستكمال العمل لإنشاء نظام الي سيعلن عنه قريبا بحيث يسمح بتسجيل ابناء وبنات الكويتيات من غير الكويتيين ومن غير محددي الجنسية حسب تخصصاتهم والمؤهلات الحاصلين عليها بحيث يتيح النظام تسجيلهم مرتين في السنة ويتم ترتيب الادوار بينهم بحيث لا تتعارض فترات تسجيلهم مع فترات تسجيل الكويتيين».

وقال انه اذا طلبت الجهات الحكومية من الديوان تعيين موظف غير كويتي فانه يتم عرض الفرصة والمؤهلات والتخصصات اللازمة على الديوان الذي يعد الى توفير المطلوب من الكويتيين المسجلين «فإن لم يوجد يتم تحويل الطلب الى نظام ابناء الكويتيات من غير الكويتيين وغير محددي الجنسية فإن لم يوجد يتم اللجوء إلى غيرهم».

وافاد ان «الرواتب ستحدد حسب المستحق لغير الكويتيين من رواتب اساسية وبدلات مطبقة حسب المهن والتخصصات وبموجب القرارات الحاكمة لهذا الشان».

واكد انه تم البدء بالتنسيق والإعداد مع الجهات المختصة ذات العلاقة لإنشاء النظام الآلي الذي يسمح بتسجيل أصحاب العلاقة تمهيدا للاعلان عن البدء بتسجيلهم خلال الفترة المحددة ثم البدء بالتطبيق.

واشار الى ان الديوان اصدر يوم الاربعاء الماضي تعميما بشان منح افضلية تعيين خاص بالأبناء غير الكويتيين من ام كويتية حمل الرقم 3 لسنة 2017 تضمن خمس مواد تبين كل التفاصيل المرتبطة بالموضوع ونؤكد على الجهات الحكومية ضرورة الرجوع للديوان عند رغبتها باجراء تعاقد مع غير كويتي من أم غير كويتية.